IRAQI Academic Scientific Journals
عراقية للبحوث الأكاديمية العلمية
JORNAL OF LANGUAGE STUDIES
ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: http://jls.tu.edu.iq

The Parsing Agreement and the Semantic Difference Between Adverbs and some Posts: Al-Akbari's *I'irab ul-Hadith* as Example

Asst. Prof. Dr. Amal Salih Mahdi*
College of Education for Humanities, Dept. of Arabic
E.mail: amalsalah@tu.edu.iq

Keywords:

Article Info

Article history:

Received: 16- 3-2021
Accepted: 17-4-2021

Available online

Abstract

Positions form a large area in the grammar lesson, and it is considered the grammar cabinet: because it includes many sections of Arabic grammar, which gives it a bit of similarity and familiarity in some places In order for it to be difficult to separate the expressions in many matters, and to distinguish between them only by the meaning, the parsing mark -- sometimes -- stands unable to determine the correct parsing before that circle Therefore, the matter was in weighting some opinions over some very difficult, which made grammarians devote a chapter to it under the "section of similar positions", in which Ibn Hisham listed similar grammatical issues and syntaxes, and the syntactic sign had no role in directing one of them. And efficacy, and source, circumstantial and current, and what is likely to be used and the object with it.

This research was limited to studying the agreement of the parsing status and the difference of meaning between the case and the absolute effect and between the case and the object in the book of the Parsing of Arabic Hadith of the Prophet by al-Akbari who died in 616 AH, because the study of the entire postulate requires several researches.

* **Corresponding Author:** Dr. Amal Salih Mahdi**, E-Mail:** amalsalah@tu.edu.iq
Tel: +9647701736560 **, Affiliation** : University of Tikrit –Iraq

اتفاق الحالة الإعرابية واختلاف المعنى بين الحال وبعض المنصوبات
إعراب الحديث النبوي للعكبري (ت 616هـ) إنموذجًا

أ.م.د. أمل صالح مهدي

كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربية – جامعة تكريت

الكلمات الدالة: -

- الحالة الاعرابية
- اختلاف المعنى
- الحال
- المنصوبات
- العكبري

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام : 16-3-2021

القبول :17-4-2021

التوفر على النت

الخلاصة:

تشكل المنصوبات حيزًا كبيرًا في الدرس النحوي، وتعد خزانة النحو :لأنها تشتمل على أبواب كثيرة من أبواب النحو العربي، مما يضفي عليها شيئًا من التشابه والتعود في بعض المواضع؛ حتى يصعب الفصل بين المعربات في كثير من المسائل، ولا يفرق بينها إلا بالمعنى، فالعلامة الإعرابية – أحيانًا – تقف عاجزة أمام تحديد الإعراب الصحيح أمام تلك الدائرة؛ لذا كان الأمر في ترجيح بعض الآراء على بعض صعوبة بالغة، الأمر الذي جعل النحاة يفردون لها بابًا تحت "باب المنصوبات المتشابهة"، والذي أورد فيه ابن هشام مسائل نحوية وإعرابات متشابهة، ولم يكن للعلامة الإعرابية دور في توجيه إحداها، من ذلك ما يحتمل المصدرية والمفعولية، والمصدرية والظرفية والحالية، وما يحتمل المفعول به والمفعول معه .

اقتصر هذا البحث على دراسة اتفاق الحالة الاعرابية واختلاف المعنى بين الحال والمفعول المطلق وبين الحال والمفعول له في كتاب اعراب الحديث النبوي للعكبري المتوفى عام 616هـ لان دراسة المنصوبات بأكملها يتطلب ابحاثاً عدة .

المقدمة

تعد المنصوبات من أكثر موضوعات النحو الإعرابية اتساعًا، حتى حصرها بعضهم بأكثر من خمسين موضعًا[1]. والمشهور في أبوابها أنها خمسة عشر بابًا كما عدها ابن آجروم فقال: المنصوبات خمسة عشر، وهي: **المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال،**

والتمييز، والمستثنى، واسم لا، والمُنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل[2].

والمنصوبات ضربان: الأول– يذكر بعد أن يكتفي الرافع بمرفوعه، وتابعه إذا كان في الجملة تابع، فما يذكر بعدهما من اسم فحقه النصب، وهذا الضرب على قسمين: الأول هو المفعول، وله خمسة أنماط، وهي مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول له، ومفعول معه، ومفعول فيه، والقسم الثاني: ما أشبه المفعول وهو على نوعين: الأول: ما كان منصوبًا في اللفظ مرفوعًا في المعنى، وهو الحال والتمييز واسم إن وخبر كان، والنوع الثاني: ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع وهو المستثنى، والضرب الاخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد تما بالإضافة والنون، وحالات النون والإضافة بينهما ولولاهما لصلح أن يضاف إليه فهو نصب[3].

تشكل المنصوبات حيزًا كبيرًا في الدرس النحوي، وتعد خزانة النحو :لأنها تشتمل على أبواب كثيرة من أبواب النحو العربي، مما يضفي عليها شيئًا من التشابه والتعود في بعض المواضع؛ حتى يصعب الفصل بين المعربات في كثير من المسائل، ولا يفرق بينها إلا بالمعنى، فالعلامة الإعرابية – أحيانًا – تقف عاجزة أمام تحديد الإعراب الصحيح أمام تلك الدائرة؛ لذا كان الأمر في ترجيح بعض الآراء على بعض صعوبة بالغة، الأمر الذي جعل النحاة يفردون لها بابًا تحت "باب المنصوبات المتشابهة"، والذي أورد فيه ابن هشام مسائل نحوية وإعرابات متشابهة، ولم يكن للعلامة الإعرابية دور في توجيه إحداها، من ذلك ما يحتمل المصدرية والمفعولية، والمصدرية والظرفية والحالية، وما يحتمل المفعول به والمفعول معه[4].

اقتصر هذا البحث على دراسة اتفاق الحالة الاعرابية واختلاف المعنى بين الحال وبعض المنصوبات ومنها :– المفعول المطلق والمفعول له وما بينهم في كتاب اعراب الحديث النبوي للعكبري المتوفى عام 616هـ لان دراسة المنصوبات بأكملها يتطلب ابحاثاً عدة .

وقد ضم البحث مجموعة كبيرة من الشواهد التي وقع التشابه فيها، حتى بلغ التعدد الإعرابي في بعض المسائل إلى ثلاثة أوجه إعرابية كلها محتملة، الأمر الذي جعل العكبري – رحمه الله – يكثر منها في إعرابه دون ان يرجح وجه الى الاخر.

كانت طريقة دراسة الحالات التي وجدتها بان ابدؤا بذكر اراء النحاة في الحال وغيرها من المنصوبات التي اشتمل عليها البحث ثم اذكر اراء النحاة بصورة عامة ولدى العكبري بصفة

خاصة كونه صاحب الكتاب ليتضح مدى تاثير المعنى على الاعراب من الامثلة التي طرحت والتي اوضحت مدى التوافق والاختلاف فيما بين النحاة ثم نقوم بذكر الحديث النبوي الشريف وتوضيح الكلمة المختلف عليها في الحديث في المعنى والاعراب بايراد الاوجه الاعرابية للمنصوبات المختلف فيها واقوم بشرح المعنى التوضيحي للحديث وبعدها اشرع بمناقشة وترجيح الاراء بالاستناد الى اراء النحاة ومن ثم اوضح الوجه الاولى والاقوى في الترجيح

احتوى البحث على اربعة مباحث تطرق المبحث الاول للتعريف بالعكبري وكتابه" إعراب الحديث" اما المبحث الثاني فجاء بعنوان بين الحال والمفعول المطلق واشار المبحث الثالث الى موضوع بين الحال والمفعول له اما المبحث الرابع فتناول موضوع بين المفعول له والحال والمفعول المطلق

نسال الله التوفيق والسداد في بحثنا هذا وان ينال رضا عشاق لغة الضاد

المبحث الاول :- التعريف بالعكبري وكتابه اعراب الحديث

اولا:- التعريف بالعكبري

العكبري هو ابو البقاء عبد الله بن ابي عبد الله الحسين بن ابي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الاصل البغدادي المولد والدار ، الازجي الحنبلي ،والعكبري " نسبة لعكبر " بضم العين وفتح الباء وهي قرية على شاطىء دجلة في الجانب الشرقي لمدينة بغداد.[5]

ولد العكبري في بغداد اوائل سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة على الراي الارجح ، اصيب في صباه بالجدري فعمي ،عرف عنه جميل الصفات وحميد الخصال ،فكان حسن الخلق والعلم والدين صادقا فيما يحكيه وينقله ،غزير الفضل كثير الحفظ وكان لا تمضي عليه ساعة من ليل او نهار الا في العلم . برع في المذهب والخلاف والاصول حتى وصف بالفقيه لانه كان سليل اسرة حنبلية تقف على هذا المذهب ,واجمعت اكثر المصادر على ان وفاة العكبري سنة 616هـ)[6]

اخذ ابو البقاء علوم العربية والدين عن كبار علماء بغداد في عصره ومنهم ابو حكيم ابراهيم النهرواني (ت 556هـ)، والقاضي ابو يعلى الصغير (ت560هـ)،وبو بكر بن النقور البغدادي البزاز (ت556هـ),ابو زرعة المقدسي(ت566هـ)، وابو محمد ابن الخشاب(ت 567هـ) وغيرهم كثير.[7]

اما تلامذته فكانوا أعلاما نابهين وعددهم كبير نذكر منهم ابو القاسم المقدسي(ت586هـ) وابو العباس الاسكافي (ت623هـ) وياقوت الحموي البغدادي (ت626هـ)، وابو بكر الكمالي البزاز (ت630هـ) ،وابو عبد الله بن الدبيشي (ت637هـ)، وابو زكريا الصيرفي (ت678هـ) وغيرهم

الكثير [8]

برع العكبري – رحمه الله – في فنون كثيرة. فكان عالمًا بالأدب واللغة والفرائض والحساب، وكان نحويًا فقيهًا تفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ورحلت إليه الطلاب من النواحي، وأقرأ المذهب والفرائض والنحو اللغة وانتفع بعلمه خلق كثير جاء في "**المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد": كان إمامًا في علوم القرآن إمامًا في الفقه إمامًا في اللغة إمامًا في النحو إمامًا في العروض إمامًا في الفرائض إمامًا في الحساب إمامًا في معرفة المذاهب إمامًا في المسائل النظريات وله في هذه العلوم مصنفات مشهورة** [9].

وأما كتبه ومصنفاته فذكرها صاحب "**البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة": "وله مصنفات كثيرة منها: "إعراب القرآن" و"تفسير القرآن الكريم" و"إعراب الشواذ من القرآن" و"الصباح في شرح الإيضاح" و"المنبع في شرح اللمع" و"شرح الحماسة" و"شرح المقامات" و"شرح الفصيح" وشرح الخطب النباتية" و"شرح الكتاب" و"الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح" و"المفضل في إيضاح المفصل" و"اللباب في عز البناء والإعراب" و"شرح ديوان المتنبي" و"الترصيف في التصريف" و"الناهض في الفرائض"**[10].

كان للعكبري طريقة في تأليفه، فكان إذا أراد أن يؤلف في فن من الفنون، طلب من تلاميذه أن يقرؤوه عليه مصنفات كثيرة في هذا الفن، ثم يملي عليهم، كأنه يملك طريقة التوظيف والتركيب فتلك مزية ومنيحة إلهية، جاء في "**سير إعلام النبلاء": قيل: كان إذا أراد أن يصنف كتابًا، جمع عدة مصنفات في ذلك الفن، فقرئت عليه، ثم يملي بعد ذلك، فكان يقال: أبو البقاء تلميذ تلامذته؛ يعني هو تبع لهم فيما يقرؤون له ويكتبونه**"[11].

تباينت آراء كل من تصدى لدراسة كتب العكبري، واختلف في منهجه النحوي، فذهب البعض ومنهم محقق الكتاب إلى بصريته، واستدل بآرائه في كتاب "**مسائل خلافية في النحو**" إذ يقول: "**أبو البقاء في نحوه بصري المذهب، يتبنى آراء البصريين ... ويدل على ذلك نظرة نلقيها على كتابه "مسائل خلافية في النحو"**[12].

بينما ذهب الشيخ "محمد الطنطاوي" إلى أنه كوفي المذهب، وعبر بعبارة تدل على تأصل العكبري على المنهج الكوفي، **حيث يقول: "فكما عزز الأنباري المذهب البصري، عزز العكبري المذهب الكوفي"**[13]. والسبب الذي جعل الشيخ: "**محمد الطنطاوي**" يقول بكوفية العكبري – رحمه الله – أن المترجمين نسبوا كتاب "شرح ديوان المتنبي" للعكبري، وقد انحاز فيه العكبري لمنهج الكوفيين، وقد نفي ذلك الدكتور مصطفى جواد مبينًا نسبته الى ابن عدلان الموصلي، في حين ذهب الدكتور:

"شوفي ضيف" إلى أنه من البغداديين المتأخرين وصرح بأنه تبنى آراء أبي علي الفارسي، وابن جني، مستندًا في ذلك على شرحه لكتاب "الإيضاح" لأبي على الفارسي، وشرحه "اللمع" لابن جني[14].

ثانيًا: التعريف بكتاب إعراب الحديث النبوي للعكبري ت 616هـ:

نزل القرآن الكريم على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فأقبل عليه الصحابة، يحفظونه ويتدارسونه، ظهرت فيما بعد علوم تتصل بالقرآن، كالتفسير، ومعرفة أسباب النزول، إلى غير ذلك من العلوم التي تتصل بالقرآن، ومن تلك العلوم علم إعراب القرآن الذي لقي حظًا كبيرًا لدى علماء المسلمين قديمهم وحديثهم، جعل الوصول للمعنى، ومساهمة منهم في نشر دين الله، فكان هذا التراث الضخم الذي أبهر العالم قاطبة.

لكن الدارس في علوم الحديث المختلفة ولا سيما من الناحية اللغوية ، لا يجد مثل هذا الإقبال على إعراب الحديث، إذ توجس النحاة والمعربون، التقول على رسول الله(صل الله عليه وسلم)، غير أنك تجد شراح الحديث قد عنوا بوجوه الإعراب التي تحتملها الأحاديث وذلك واضح في كتبهم، منها على سبيل المثال "شرح صحيح البخاري"، لابن حجر، وكذلك للكرماني وشرح مسلم للقرطبي، وغيرها من كتب شروح الحديث، على الرغم من تلك العناية لم يكن هناك كتاب خاص بإعراب الحديث النبوي، ومع دخول القرن السادس الهجري وضع عبد الله بن الحسين العكبري أول كتاب له يختص بإعراب الحديث ثم تبعه ابن مالك، والسيوطي[15].

مع ظهور العكبري – رحمه الله – انطلقت ظاهرة الإعراب قوية تطوف كل علم من علوم العربية، فبدأ بإعراب القرآن في كتابه المرسوم "التبيان في إعراب القرآن" ثم تبعه كتابنا هذا هو إعراب الحديث النبوي، وله مسمى آخر وهو "اتحاف الحثيث في مشكل إعراب الحديث"، والكتاب صريح في غرضه، يبين في منهجه ويقول عن سبب تأليفه للكتاب "فإن جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن أملي مختصرًا في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الحديث، وأن بعض الرواة قد يخطئ فيها والنبي – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه بريؤون من اللحن، فأجبتهم إلى ذلك"[16].

يعد هذا الكتاب (اعراب الحديث)من مصنفات ابي البقاء النحوية وفيه حظ للغة غير يسير اعتمد فيه العكبري على الحديث النبوي الشريف اذ اختار من كتب الحديث (جامع المسانيد) "[17]. لعبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ) وذلك لاعتماد مؤلفه على اتم الاسانيد واقربها الى الاستيعاب"[18].

والكتاب في اصله مختصر املاه صاحبه (العكبري)في اعراب مايشكل من الالفاظ الواقعة في

الاحاديث النبوية الشريفة مما يخطأ فيه بعض الرواة , لكي يسهل على طلبة ودارسي الحديث. لذلك يمكن ان يعد هذا الكتاب تعليمياً فهو لايضم تفصيلات في الأوجه الاعرابية ومناقشتها ولا يرجح بعضها على بعض إذ يكتفي العكبري بذكر سلسلة الاسناد للصحابة ويختار من أحاديثهم موضعاً للشاهد تاركاً تفاصيل سند الحديث وتمام متنه .

وقد نال هذا الكتاب عناية الدارسين ولاسيما المهتمين منهم بدراسة الاحاديث النبوية الشريفة اذ قاموا بتحقيقه مرات عدة ومن اشهر من حققه الدكتور عبد الاله نبهان.

المبحث الثاني: بين الحال والمفعول المطلق

قبل البدء في عرض المسائل التي تخص المبحث، يجدر بنا أن نشير إلى رأي النحاة في الحال والمفعول المطلق عامةً، ولدى العكبري خاصةً بوصفه صاحب الكتاب، وكي نلمح مدى تأثير المعنى بخصيصة الإعراب لدى السادة النحاة.

ونوجز القول في ذلك بوصف صاحب المفصل لتعريف المصدر إذ يقول: "اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العد إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه، سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده، نحو ضربت زيدًا ضربًا وقام زيدٌ قيامًا، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى أن زيدًا من قولك: ضربت زيدًا ليس مفعولًا لك على الحقيقة، وإنما هو مفعول الله سبحانه، وإنما قيل له مفعول على المعنى، أن فعلك وقع به"[19].

فالمصدر: هو الفعل الحقيقي للفاعل حتى سماه سيبويه بالفعل أو الحدث، وذلك لأنه العمل الخالص للفاعل وهو منتجه ومنشؤه، وغير مقيد بشيء كباقي المفاعيل؛ لذا سمي المفعول المطلق، وأما اختصاصه بأن الأفعال كلها متعدية إليه دون باقي المفاعيل ففيه نظر؛ لأن ذلك حاصل في المفعول معه والمفعول فيه، والمفعول له، وإنما يكون ذلك في المفعول به وحده.

ولم يختلف تعريف المصدر عند العكبري عن تعريفه عند النحاة فنراه يقول في ذلك: "وإنما سمي المصدر مفعولًا مطلقًا لوجهين أحدهما أنه المفعول على التحقيق ألا ترى أن قولك (ضربت) أي أوجدت الضرب بخلاف قولك ضربت زيدًا وإنما أوجدت به فعلًا والثاني أن لفظ المصدر مجرد عن حرف جر فلا يقال (به) ولا (فيه) ولا (له) ولا (معه) وإنما كان كذلك لأنه لو قيل لك، وقد ضربت مثلًا – ما فعلت قلت الضرب وإذا قيل لك بمن أوقعت الضرب قلت بزيد فقيدته بالباء ولو قيل في أي زمان أو في أي مكان لقلت في يوم كذا وفي مكان كذا ولو قيل لأي غرض لقيل لكذا وكذا فقد رأيت كيف تقيدت هذه المفاعيل بالحروف ما عدا المصدر"[20].

ويجدر أن أبين وجه المقارنة بين الحال والمصدر، فثمة شيء يجعل التوجيه الإعرابي متقاربًا بين الحال والمصدر مع أن كل واحد منهما يجري في شرعة غير صاحبه. فالحال يبين ويفسر الهيئات وما يتعلق بأصحابها عند حدوث الفعل، والمصدر إما أن يؤكد الفعل، أو يبين نوعه، أو عدده، ولعل من أهم وجوه التشابه بين الحال والمصدر أن المصدر يقع حالًا ومن هنا نعرف سر التعدد والتداخل بين الحال والمصدر.

وقوع المصدر حالًا :-

يقع المصدر حالًا، وقد جاء ذلك عن العرب كثيرًا، وأشار إلى ذلك سيبويه، جاء في الكتاب: وذلك قوله: "قتلته صبرًا، ولقيته فجاءة ومفاجأة، وكفاحًا ومكافحة، ولقيته عيانًا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضًا وعدوا ومشيًا، وأخذت ذلك عنه سمعًا وسماعًا. وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالًا"[21].

ويفهم من كلام سيبويه أن وقوع المصدر حالًا ليس مطردًا في كل المصادر، في حين ذهب المبرد إلى أن وقوع المصدر حالًا إنما يكون مطردًا ومقيسًا وذلك إذا كانت الحال فيه نوعًا من عاملها، فيجوز عنده مثل: "أقبل زيد ركضًا"، لأن الركض نوع من الإقبال، ولا يجوز عنده مثل: "أقبل زيد بكاء"؛ لأن البكاء ليس نوعًا من الإقبال أو ضربًا من السير[22].

وبعد العرض السابق تبين أن المصدر يقع حالًا في كلام العرب، ولكن هل هناك فرق في المعنى بين الحال المشتقة وبين الحال التي تأتي من المصدر؟ أعني هل هناك فرق بين قولي: "أقبل زيدٌ راكضًا"، أقبل زيدٌ ركضًا"؟ هل يختلف اللفظان ويبقى المعنى واحد في الأسلوبين؟ إن المتتبع لفصاحة التنزيل القرآني وكذلك في حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يجد الألفاظ قد رُتبت في كل سياق مختلف كل الاختلاف في المعنى!، لعل هناك سرًا بيانيًا يكمن وراء العدول من لفظ إلى لفظ، حتى وإن لم يتغير الإعراب، لكن المعنى بالتأكيد يختلف، وهذا ما ذكره أبو هلال العسكري في الفروق اللغوية إذ يقول: "كما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد، لأن ذلك تكثير للغة بما لا فائدة فيه"[23].

ومتى تغير اللفظ، فالمعنى بالتبعية أيضًا، فما الجدوى إذا اختلفت الألفاظ وبقيت المعاني على حالها، فيكون النمط متكررًا، ويزداد حشوًا، وهو ليس من سمات الفصحى، بل هي تميل للاختصار أكثر. فثمة فرق بين النمطين في المعنى، إن السر في العدول دلنا عليه صاحب "معاني النحو" حيث حصر العدول في سببين، الأول بقصد "المبالغة" في التعبير، لأن المشتق يدل على الحدث

والزمن وما بصاحبها من ذات فهذا يدل على التخصيص، والتخصيص يحدث تفاوتًا بين الأشياء فليس الناس على درجة واحدة من الهيئات عند عمل الأفعال المشتركة بينهما فمثلًا إذا قلنا: "جاء زيد راكضًا" فإن ركض زيد يخصه، ويدل عليه، ولكنه لا يدل على كامل الركض فقد يكون أقبل زيد وله ركض يختلف عن ركض محمد أو عمرو، وذلك لأن الأشخاص تختلف في قدرتها على عمل الفعل. ولكن إذا عبرنا عن ذلك بقولنا: "جاء زيد ركضًا" فهنا نكون عبرنا بأصل الركض، وهذا لا يفعله أحد ولكنه على سبيل المبالغة؛ لأن المصدر يدل على الحدث المجرد من الزمن والذات فهو الأصل، وفيه الدلالة الكاملة والتامة على معنى الركض، والقرآن الكريم يزخر بمثل ذلك كثيرًا فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[24].

فعبر بقوله "سعيًا" على المصدر، ولم يعبر بقوله "ساعيات" لما في التعبير بالمصدر من القوة والتمكن في السعي، ففي قوله ساعيات لا يشمل على الاتحاد في السعي فقد تكون من بينهم من تسعى ببطء أو متأخرة ولكن قوله "سعيًا" دلالة على القوة والاتحاد. والثاني: "التوسع" ويقصد بالتوسع هنا شمولية المعنى المراد فإن التعبير بالحال المشتقة لا يشمل باقي المعاني التي يشملها المصدر فأنت إذا أردت أن تعبر عن هيئة الفاعل جئت بالحال فقط ولكن إذا أردت أن تعبر عن الذات والسبب وأردت تأكيد ذلك جئت بالمصدر ليشمل على المعاني المرادة[25].

جاء في المغني لابن هشام::ما يحتمل المصدرية والحالية – "جاء زيد ركضًا" أي يركض ركضًا ... أو التقدير جاء راكضًا" وجاء فيه أيضًا ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله[26]– من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾[27].

ومن الاحاديث النبوية الشريفة الدالة على ذلك:–

"عن رفاعة بن رافع الزرقي – رضي الله عنه – قال كنا نصلي يومًا وراء رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فلما رفع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – رأسه من الركعة وقال سمع الله لمن حمده قال رجل وراءه: ربنا لك الحمد **حمدًا** كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، فلما انصرف رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال من المتكلم آنفًا، قال الرجل أنا يا رسول الله، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكًا يبتدرونها أيهم يكتبها أولًا"[28].

الأوجه الإعرابية

قوله: "حمدًا" يحتمل وجهين:

الأول– حال موطئة أي لك الحمد طيبًا والعامل في الحال الاستقرار في لك.

الثاني– أن ينتصب على المصدر أي نحمدك حمدًا ولك الحمد دال على الفعل المقدر[29].

المعنى التوضيحي:

الأول– يبين حال الصحابي في أثناء صلاته، فهو حامد له، على كل نعمه، وحمده موصوف بالكثرة، والمعنى أن الصحابي حامد لربه حمدًا كثيرًا فهو بيان لهيئة المصلي وحده.

المعنى الثاني– بيان صفات الحمد، فهو حمد كثير، وطيب، ومبارك، ففيه من الصفات المتعددة التي تضفي عليه من كبير الاعتراف بفضل الله عليه. وأن الحمد حاصل لله على الإطلاق.

مناقشة وترجيح:

عند النظر إلى كلمة "حمدًا" نجدها مصدرًا مختصًا متصرفًا موصوفًا، مبينًا للنوع والعامل فيه المصدر قبله؛ لأن المفعول المطلق يعمل فيه الفعل المتصرف أو صفته أو مصدره ومنه قول الله تعالى: ﴿**فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا**﴾[30] هذا من ناحية توجيه الإعراب على أنه مفعول مطلق، ومن ناحية الحال، فهو حال موطئة؛ لأن الحال الموطئة نوع من أنواع الحال الجامدة ولكنها تختص بالوصف أي تكون موصوفة ودلل الكعبري على ذلك بنص من كتاب الله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا**﴾[31].

جاء في شرح الأشموني على الألفية: "والحال الموطئة: "هي الاسم الجامد والموصوف بصفة هي الحال في الحقيقة؛ فكان الاسم الجامد وطأ الطريق ومهده لما هو حال على التحقيق، بسبب مجيئه قبله"[32].

على ذلك قد توفرت في الكلمة شروط الحال، وكذلك شروط المصدرية أيضًا فاحتملت الوجهين، بقى دور المعنى فالحال تبين هيئة صاحبها عند حدوث الفعل، والمصدر هنا يبين نوع الحمد بأنه كثير.

والذي يظهر لي أن التوجيه بالنصب على أنه مفعول مطلق هو الأقوى؛ يتوافر شروط المصدرية فيه لأن المعنى أقوى فيه من الحال، فالعامل فيه مصدر أيضًا وفيه دلالة على تأكيد حقيقي لمعنى الحمد أن الله مستحق للحمد فلو كان العامل فعلًا متصرفًا لما أدى نفس المعنى؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمن، والمصدر يدل على الحدث فقط، ويشترط اتحاد المعنى في التأكيد فلما كان العامل فيه مصدرًا كان ذلك أدعى للتأكيد على وجه الحقيقة، لأن الفعل يختلف عن المصدر من حيث الدلالة[33].

ثم جاء المصدر موصوفًا؛ لبيان أن الحمد كثير، ومتتابع، غير منقطع وهو مستمر؛ لأن كلمة "كثيرًا صفة مشبهة توحي باستمرار الحدث، وهذا المعنى لا تؤديه الحال، فهي تبين هيئة صاحبها عند حدوث الفعل فقط، كما أن الحال فيه تخصيص بالحامد، فهو يبين طريقته للحمد، فالحال تختلف من صاحب لآخر، وأما المصدر ففيه دليل على شموليته للحمد المطلق غير المحقق، حيث أن فيه الاستغراق؛ أي أن الله مستحق لكمال الحمد؛ لذلك كان التوجيه بالنصب على المفعول المطلق أقوى.

"عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الفضة بالفضة مِثلًا بِمثل، وزنًا بوزن، والذهب بالذهب وزنًا بوزن، مِثلًا بِمثل، فمن زاد فهو ربا»[34].

الأوجه الإعرابية:

قوله "وزنًا" يحتمل وجهين:

الأول– وهو مصدر في موضع الحال، والتقدير: الفضة تباع بالفضة وزنًا أي موزونًا بموزن.

الثاني– أن يكون مصدراً أي توزن وزنًا[35].

المعنى التوضيحي للأوجه الإعرابية:

الأول– بيّن النبي (صلى الله عليه وسلم) طريقة بيع الفضة والذهب، وأن الأصل فيها المماثلة بينهما، فالفضة تباع بالفضة، مثلًا بمثل، وزنًا بوزن، وكذلك الذهب، والمعنى على ذلك يفيد المشابهة في حالة البيع.

الثاني– يوضح هذا الإعراب التأكيد على أن الفضة عند البيع توزن وزنًا، وكذلك الذهب، فهو لا يبين طريقة البيع، وإنما يؤكد على الوزن.

مناقشة وترجيح:

كلمة "وزنًا" مصدر للفعل الثلاثي "وزن" على "فعل" بفتح العين والفاء من باب ضرب، مضارعه "يزن" وأصله "يوزن" وقعت الواو بين فتحة وكسر فحذفت على حد وضع، ومن المعروف أن الأصل في الحال أن تكون مشتقة، ولكنها تأتي جامدة بشروط، ولتؤدي معاني أخر. فمن ناحية الإعراب نجد أن كلا التوجهين مستساغ من ناحية الصناعة النحوية، فمن ناحية المفعول المطلق، نجد أن الكلمة مصدرًا، وفعله محذوف تقدير: توزن وزنًا وهو من نوع المؤكد للفعل؛ لأنه لم يوصف، ومن ناحية الحال نجد الكلمة تحتمل الحالية؛ لأنها وإن كانت جامدة، لكنها تؤول بمشتق؛ لأنها دلت على مقايضة، أو تفاعل، أو مناجزة، وهي إحدى صور الحال الجامدة، على ما هو مشهور في كتب النحاة من ذلك كلمته فاه إلى في "وبعته القمح يدًا بيد"، جاء في المقتضب": وذلك قولك: كلمته فاه إلى في، وبايعته يدًا بيد فإنما انتصب؛ لأنه أراد: كلمته مشافهة، وبايعته

نقدًا، فوضع قوله: (فاه إلى في) موضع مشافهة، ووضع قوله: (يدًا بيد) في موضع نقدًا" ...؛ لأن المعنى: بايعته نقدًا، أي: أخذت منه، وأعطيت [36] وأما من ناحية المعنى، فنلاحظ أن المصدر المؤكد لفعله لا يختلف عن فعله كثيرًا كما عبر عن ذلك النحاة فهو يكاد يستوي مع فعله في بيان المعنى، وإن كان ثمة فرق بين الفعل والمصدر من ناحية الدلالة على الدوام جاء في شرح المفصل "فالمعنى به أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل، نحو: قمت قيامًا وجلست جلوسًا، فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك"[37] فالمصدر هنا لا يكون إلا لمجرد التأكيد، فلا يبين كمًا ولا كيفًا، إنما يكون لمجرد التأكيد على المقابلة في الوزن فقط، دون النظر إلى جودة أو رداءة المادة المقابلة، وليس هذا هو المراد من الحديث، وإنما المقصود المماثلة، والمقايضة، فالواضح من نص الحديث، أنه لا بد من صحة البيع أن يتوفر فيها الهيئة، والمماثلة والمقايضة، وهذه لا تتوفر في إعراب المصدر، والذي دفعني لذلك هو وجود روايات تؤكد على ذلك، من ذلك ما جاء عن عبادة بن الصامت، إذ يقول: "إنكم قد أحدثتم بدعًا لا أدري ما هي ألا إن الفضة بالفضة وزنًا بوزن تبرها أوعيتها والذهب بالذهب وزنًا بوزن تبره أوعيته"[38].

وعلى ذلك فإن التوجيه بالنصب على الحال هنا هو الأقوى؛ للتوضيح السابق، ومما يؤكد صحة ما ذهبت إليه، ما جاء في بعض كتب الشراح، جاء في "الكوكب الوهاج": يُباع (الذهب بالذهب) حالة كونهما (وزنًا) أي موزونًا مقابلًا (بوزن) أي بموزون يعني أن المعيار الشرعي في الذهب الوزن لا الكيل حالة كونهما (مثلًا) مقابلًا (بمثل) يعني يشترط التماثل بين العوضين (و) تباع (الفضة بالفضة وزنًا بوزن مثلًا بمثل) يعني أن المعيار فيها أيضًا الوزن فالحديث يدل على وجوب تحقيق المماثلة في البيع الربوي بجنسه وذلك لا يكون إلا بمعيار معلوم مقداره بالشرع أو بالعادة وزنًا أوكيلًا"[39].

أما الإعراب على المصدر، فيماثل الوزن فقط وهذا لا يشمل بقية ما تتصف به الطريقة السليمة للبيع، من ناحية: التماثل، والتشابه وعليه فالإعراب بالحال يشمل الكم والكيف والتعبير بالمصدر يشمل على الوزن فقط، لذا فالحال أقوى والله أعلم.

عن معاوية بن قُرة، عن أبيه، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن هاتين الشجرتين، وقال: «من أكلهما فلا يقربن مسجدًا» وقال: «إن كنتم لا بد أكليهما فأميتوهما طبخًا» قال يعني: البصل والثوم[40].

الأوجه الإعرابية:

قوله: طبخًا يحتمل وجهين:

الوجه الأول: أن تكون مصدرًا في موضع الحال أي مطبوخين، أي أميتوهما مطبوختين، فالمصدر يؤول بمشتق وهو اسم مفعول، وصاحب الحال هنا الضمير "هما" في الفعل أميتوهما، وهو ضمير في محل نصب مفعول به.

الوجه الثاني: أن تجعل (أميتوهما) بمعنى اطبخوهما طبخًا. فيكون مصدرًا مؤكدًا[41].

المعنى التوضيحي للأوجه الإعرابية:

الأول– نهى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن أكل البصل والثوم، إلا بعد طبخهما؛ لما فيهما من الرائحة التي تتأذى منها الملائكة، حتى وصل الأمر إلى إخراج من به رائحتهما إلى البقيع مع الموتى؛ دليلًا على أن من به تلك الرائحة لا يجاور الأحياء، والمعنى أن إزالة رائحتهما تكون في حال طبخهما[42].

الثاني– يكون المقصود من قوله "أميتوهما" بمعنى أطبخوهما، ويكون التقدير أطبخوهما طبخًا، ويتضمن الفعل "أميتوهما" معنى أطبخوهما. والمعنى أن المقصود من قوله "أميتوهما" أي اطبخوهما، فلن تكون الإماتة إلا بالطبخ.

مناقشة وترجيح:

يدور الحديث حول كراهية أكل الثوم والبصل وتجنب من يأكلهما الاقتراب من المسجد لما فيهما من رائحة تتأذى منها الملائكة؛ لأن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه ابن آدم، فأراد النبي – صلى الله عليه وسلم – أن يبين حكم أكلهما، طالما أنهما ليسا محرمين، فدل الناس على فعل شيء تذهب معه رائحتهما فقال "أميتهما طبخًا".

ومن ناحية الإعراب، فالتوجيه على الحال ليس فيه شيء من المخالفة في الصناعة النحوية، طالما أن النحاة اتفقوا على وقوع المصدر حالًا، فقوله "طبخًا" حالًا مؤولة بمشتق من اسم المفعول "مطبوختين" وقد تعين صاحب الحال وهو الضمير "هما" وعليه فتوجيه الحال سليم، والمعنى يطلبه أيضًا؛ لأن الطبخ نوع من الإماتة، وبه يحصل المراد من إزالة الرائحة، فقد وافق الإعراب المقصود من المعنى على توجيه الحال.

وأما من ناحية المصدر، فإن توجيه العكبري – رحمه الله – إلى تضمين الفعل "أميتوهما" معنى "أطبخوهما" تفوح منه رائحة المنهج الكوفي في عامل النصب في المفعول لأجله، فهم يقولون بأن المفعول له مفعول مطلق، ويجعلون العامل فيه أن الفعل المتضمن معنى المصدر، ففي قولك "جئتك إكرامًا لك" فإكرام هنا مفعول مطلق، "وجئتك بمعنى أكرمتك"[43].

وعليه فالتوجيه بالنصب على الحال سليم من ناحية الصناعة، ومن ناحية المعنى، وأما النصب على المصدر بتضمين الفعل "أميتوهما" معنى "أطبخوهما" فيه تكلف لا يحتاج إليه المعنى ومما يدل على أن المقصود بالإماتة الطبخ، ما جاء في "مرقاة المفاتيح": وقوله "فأميتوهما طبخًا" فالإماتة: عبارة عن إزالة قوة رائحتهما، فيكون المعنى إزالة رائحتهما بالطبخ[44].

وقد جاءت بعض الروايات التي ترجح الحال، فقد جاء في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري": "حدثنا مسددن حدثنا الجراح أبو وكيع، عن أبي إسحاق، عن شريك عن علي – رضي الله تعالى عنه – قال: نهي عن أكل الثوم إلا مطبوخًا"[45].

المبحث الثالث

بين الحال والمفعول له

وقبل البدء في عرض الشواهد بين قول النحاة في المفعول لأجله والشروط التي وضعوها فيه؛ لنوضح الطريقة التي رجحت أحد الإعرابيين. وقد تقدم ذكر الحال ولكن يجدر بنا أن نفرق بينه وبين المفعول له. ثم نبين موطن التشبيه بينه وبين الحال؛ لأنهما لم يشتركا معًا في الإعراب إلا لوجود جامع بينهما، إذ لا يقع بعد تناول وجه تقارب بينهما.

فالمفعول له: هو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل[46]

فهو ليس علة حدوث الفعل وهو مراد الفاعل من فعله سواء ذكرته أم لم تذكره إذ العاقل لا يقدم على فعل لغير علة، ولسبب في كونه مصدرًا لا اسمًا صريحًا إن العلة والسبب لا يكونان ذاتًا ولا عينًا لأن حدوث الفعل ما أن يجتذب حدوث فعل آخر، كقولك احتملتك لاستدامة مودتك، فاستدامة المودة معنى لجذب بالاحتمال، وأما أن يدفع بالفعل الأول معنى حاصلاً، كقولك: فعلت هذا حذر الشر، والمصادر معنى الحدث؛ لذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة[47].

وتكون معرفة وتكون نكرة، وذهب الجرمي إلى تنكيره وجعله من قبيل المصادر التي تكون حالًا؛ فيلزم تنكيره، والذي عليه الجمهور، أنه يجوز تعريفه وتنكيره، وهو المشهور عندهم[48].

واختلف في العامل فيه فذهب البصريون إلى أن العامل فيه الفعل المتقدم عليه ويكون من غير لفظه، وعلة ذلك أن المفعول له يكون علة لفعله والشيء لا يكون علة لنفسه[49].

وهو عند الكوفيين مفعول مطلق ولا يفردون له بابًا خاصًا، وذهب الزجاج مذهب الكوفيين، واختلفا في نصبه، فقال الكوفيون: إنه منتصب بالفعل الذي قبله، بتضمين الفعل معنى المصدر، بينما ذهب الزجاج إلى أن العامل فيه فعل محذوف، فإذا قلت: "جئتك إكرامًا لك"، فإكرام منتصب بفعل محذوف تقديره جئتك إكرام إكرامًا عند الزجاج، وعند الكوفيين أن "جئتك" هنا بمعنى "أكرمتك"[50].

وقد اشترط النحاة شروطًا يتعين بها إعراب المفعول له منها أ، يكون مصدرًا، فضلة، معللًا باتفاق في تلك الثلاث وارد بعض المتأخرين: أن يكون مشاركًا للفعل في الزمان والفاعل وأن يكون قلبيًا[51].

التشابه بين المفعول له والحال

التشابه بين المفعول له والحال تشابه من ناحية اللفظ لا من ناحية المعنى، فالمفعول له يكون مصدرًا على ما هو معروف، كما سبق، وكذلك يجيء الحال مصدرًا، والمفعول له يكون منصوبًا، وكذلك الحال ويأتي المفعول له نكرة ومعرفة، والأصل في الحال أن يكون نكرة، لكن معنى المفعول له مختلف عن معنى الحال، فالمفعول له يكون سببًا لحدوث الفعل، قال سيبويه: "هذا باب: ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ولأنه تفسير لما قبله لما كان، وليس بصفة لما قبله، ولا منه فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهمًا، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر. وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان"[52].

ومن الاختلافات الكبيرة بين المفعول له والحال، أن المفعول له يكون مصدرًا، والحال يقع مصدرًا لكنه يؤول بمشتق وبلاغة المصدر أقوى في المعنى؛ لأن الحال منتقلة وليست ثابتة، وأما المصدر هو يفيد الثبوت. وعليه لا يجوز استخدام الحال في معنى المفعول له، والعكس، قال أبن السراج: "واعلم: أن هذا المصدر الذي ينتصب لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة ...، ولا يصلح أن يكون حالًا كما تقول: جئتك مشيًا لا يجوز أن تقول: جئتك خوفًا تريد: خائفًا وأنت تريد معنى للخوف، ومن أجل الخوف، وإنما يجوز: جئتك خوفًا، إذا أردت الحال فقط، أي: جئتك في حال خوفي، أي: خائفًا"[53].

من هنا يجب التنبه عند التوجيه الإعرابي للكلمة محل التنازع بين المفعول له والحال، فالإعراب يصلح لهما، ولكن ينبغي معرفة المعنى المراد؛ لأن المعنى هو الفاصل بين التوجيهين.

ومن شواهد الاحاديث النبوية الدالة على ذلك:-

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "من صام رمضان **إيمانًا** واحتسابًا، غُفر له ما تقدم من ذنبه"[54].

الأوجه الإعرابية:

قوله: "إيمانًا "يحتمل وجهين:

الأول: وهو مصدر في موضع؛ أي من صام مؤمنًا محتسبًا، فيكون مصدرًا في تأويل اسم الفاعل،

ويعرب حالًا، وصاحب الحال الضمير المستتر في الفعل صام، واستدل بقوله تعالى: ﴿**يَأْتِينَكَ سَعْيًا**﴾[55] أي ساعيات.

الثاني: هو مفعول لأجله أي للإيمان والاحتساب [56]ونظيره في الوجهين قوله تعالى: ﴿**اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا**﴾ [57].

العرض التوضيحي:

الأول– بين النبي (صلى الله عليه وسلم) أن من صام رمضان، وهو مؤمن محتسب، فإن الله يغفر له، والمعنى أن الإيمان حاصل له في صيامه فلا يصوم إلا من هو مؤمن ومحتسب. فيكون في حال صيامه مؤمنًا محتسبًا.

الاخر– يدلنا النبي (صلى الله عليه وسلم) على أن من صام رمضان؛ ليحصل له الإيمان، فإن الله يغفر له.

مناقشة وترجيح:

من ناحية الإعراب نجد أن العكبري – رحمه الله – قد وجه كلمة "إيمانًا" على الحال ؛ لأنها مؤولة باسم الفاعل بمعنى مؤمناً محتسبًا، وهي في الأصل مصدر رباعي للفعل "آمن"، وجهه توجيهًا آخر على أنها مفعول لأجله؛ لأنها مصدر؛ يبين الغرض من الصيام، وهو حصول الإيمان، والاحتساب.

والتوجيهان صحيحان من ناحية الإعراب، لكن هل المقصود من الحديث، أن المسلم يصوم وهو مؤمن محتسب، أو يصوم ليحصل له الإيمان والاحتساب؟ ونستطيع معرفة الإجابة عن هذا السؤال إذا نظرنا في كتب الشروح؛ لنقف على حقيقة الأمر، ونعرف المقصود من قول النبي – صلى الله عليه وسلم – فقد نقل "ابن حجر" في "فتح الباري" عن الزين بن منير ترجيحه "للحال"، حيث يقول: "قال الزين بن المنير: والأولى أن يكون منصوبًا على الحال وقال غيره انتصب على أنه مفعول له أو تمييز أو حال بأن يكون المصدر في معنى اسم الفاعل أي مؤمناً محتسبًا"[58].

في حين ذهب "التوريشتي" إلى ترجيح النصب على المفعول له، فقال: "وقوله إيمانًا مفعول له، ويجوز أن ينصب على الحال، أي صام مؤمنًا ومصدقًا ويجوز نصبه على المصدر، أي: صام صوم مؤمن ومصدق، وأحسن الوجوه أن يجعل مفعولًا له"[59].

لكن يبدو ترجيح الحال على المفعول له، فقد جاء في "عمدة القاري" قوله: "(إيمانًا)، أي تصديقًا

بوجوبه. (واحتسابًا) أي: طلبًا للأجر في الآخرة. وقال الجوهري: الحسبة، بالكسر: الأجر احتسبت كذا أجراً عند الله، وقال الخطابي: أي عزيمة، وهو أن يصومه على معنى الرغبة في ثوابه طيبة نفسه بذلك غير مستقلة لصيامه ولا مستطيلة لإتمامه، وانتصاب إيمانًا على أنه حال بمعنى: مؤمنًا، وكذلك احتسابًا بمعنى: محتسبًا ونقل بعضهم عمن قال منصوبًا على أنه مفعول له أو تمييز؟ قلت: وجهان بعيدان، والذي له يد في العربية لا ينقل مثل هذا"[60].

وبعد عرض أدلة الشراح في إعراب كلمة "إيمانًا" تبين أن كلا التوجيهين له أنصاره ومؤيديه، والذي يبدو لي أن الإعراب على الحال هو الأقرب للمعنى؛ لأن الغرض من الصيام هو حصول الغفران، فالجميع يصوم، لكن تختلف درجة صيامه، فالذي يتحقق فيه شرط الإيمان والاحتساب هو الذي ينال المغفرة، فليس كل من يصوم يكون مؤمنًا محتسبًا.

عن أبي الجعد الضمري، وكانت له صحبة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من ترك ثلاث جمع **تهاونًا** من غير عذر طبع الله على قلبه"[61].

الأوجه الإعرابية:

قوله: تهاونًا يحتمل وجهين:

الأول: النصب على المفعول له، أي ترك ثلاث جمع لأجل التهاون.

الثاني: النصب على الحال، على أن يكون مصدرًا في موضع الحال، ويؤول بمشتق، هو اسم فاعل لمعنى "متهاونًا" وصاحب الحال الضمير المستتر في الفعل "ترك"[62].

المعنى التوضيحي للأوجه الإعرابية:

الأول– يخبرنا النبي (صلى الله عليه وسلم) أن من ترك صلاة الجمعة في المسجد ثلاث جمع، متهاونًا بها فإن الله يطبع على قلبه، والمعنى أنه يتركها متهاونًا بها، ليس عن عمد، وإنما تكاسلًا.

الثاني– يخبرنا النبي (صلى الله عليه وسلم) أن من يترك صلاة الجمعة في المسجد، تهاونًا بها، فإن الله طبع على قلبه، والمعنى أنه يتركها عمدًا، أي يقصد الترك.

مناقشة وترجيح:

النبي (صلى الله عليه وسلم) حريص على هدايتنا الى الخير، فهو دائم التحذير لنا مما يستوجب غضب الله علينا، ومما يستوجب غضب الله هو التفريط والتهاون في أداء العبادات، لا سيما العبادات التي اختصها الله بمزيد من العناية، كصلاة الجمعة، فقد أمرنا الله بأدائها في المسجد، وجاء التحذير بعدم التهاون فيها، لما في ذلك من غضب لله، وعقوبة كبيرة تستوجب الطبع على القلب بالنفاق، فينبغي على المسلم ألا يتهاون في أدائها، وألا يتخلف عنها بغير عذر شرعي. هذا من ناحية المعنى.

وأما من ناحية الإعراب، فقد وجه العكبري – رحمه الله – إعراب كلمة "تهاونًا" توجيهن: الأول – النصب على الحال، والثاني– النصب على أنها مفعول لأجله. وبالنظر إلى الكلمة موضع الشاهد، "تهاونًا" نجدها مصدرًا لفعل ثلاثي مزيد بحرفين، وهي من الفعل "تهاون" "يتهاون" "تهاونًا" على وزن "تفاعل تفاعل" بزيادة التاء والألف، ويصح وقوعها حالًا، لما هو معروف من وقوع المصدر حالًا، ويؤول بمشتق؛ أي تركها متهاونًا بها. والإعراب الاخر، بالنصب على أن الكلمة مفعول لأجله، بين سبب ترك الصلاة، فيكون تركها للتهاون؛ أي أن الترك حصل له؛ نتيجة لتهاونه بها.

وقد تباينت آراء شراح الحديث في إعراب الكلمة، وما بين الإعراب على الحال أو المفعول له، ومنهم من جعلها مفعولًا مطلقًا، فقد جاء في "شرح سنن أبي داود" قوله: "تهاونًا بها" أي: كسلًا واستهتارًا بها؛ وانتصابه يجوز أن يكون على التعليل، ويجوز أن يكون على الحال يعني: متهاونًا بها"[(63)].

وجاء في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" ما يحتمل المفعول المطلق والمفعول له والحال نقلًا عن الحافظ العراقي فقال: "تهاونًا بها قيل: المراد بالتعاون الترك من غير عذر، فيكون مفعولًا مطلقًا للنوع، وقيل: هو مفعول له. وقيل: هو مصدر في موضع الحال أي متهاونًا.: الظاهر أن المراد بالتهاون التكاسل وعدم الجد في أدائه وقلة الاهتمام به، لا الإهانة والاستخفاف، فإن الاستخفاف بفرائض الله كفر، وفيه أن الطبع المذكور إنما يكون على قلب من ترك ذلك تهاونًا، فينبغي أن تحمل الأحاديث المطلقة على هذا الحديث المقيد بالتهاون، وكذلك تحمل الأحاديث المطلقة على المقيدة بعدم العذر"[(64)].

وجاء (ذخيرة العقبي في شرح المجتبي) ما يرجح المفعول له، حيث يقول: "(تهاونًا بها) منصوب على أنه مفعول لأجله، أي لأجل تهاونه بحق الجمعة، ويحتمل أن يكون منصوبًا على الحال؛ لأن وقوع المصدر المنكر حالًا كثير في الاستعمال ... أي حال كونها متهاونًا بها"[(65)].

وبعد عرض التوجيهات النحوية عند الشراح نحاول الوصول إلى التوجيه الذي يوافق المعنى، فالحديث في مجمله نهي عن ترك صلاة الجمعة ثلاث مرات بغير حاجة ضرورية، وذلك يدلنا على قيمة تلك الصلاة، وأن تاركها تهاونًا قد فعل جرمًا كبيرًا، أوجب له الطبع على قلبه ووجب تسميته بالمنافق.

ونعود للكلمة محل التعدد وهي (تهاونًا) فنجدها مصدرًا منصوبًا وهذا موضع الاشتراك بين الحال والمفعول له؛ لأن الحال كما هو معرف يجيء من المصدر، ولكنه يدل على وصف الهيئة فقط لا على الدوام، فلو أنك داومت على الفعل بنفس الطريقة التي تفعل بها كل مرة لم تعد تلك حالتك بل

انتقلت إلى وصف لك صرت تعرف به، وهذا ما تدلنا عليه كلمة (ثلاث) فإنها تدل على أن تارك الصلاة، تركها للتهاون وصار الأمر عنده قصد التهاون؛ أي أنه يفعل ذلك، حتى عرف بالتهاون فتكرار الفعل يدل على ذلك.

والتعبير بالحال فيه مشقة على الناس، إذ يلزم كل من تركها ولو مرة واحدة طبع الله على قلبه بالنفاق، أما في المصدر، فسيكون الطبع بالنفاق؛ لأن التهاون صار طبيعة، ومادة أصلية في تارك الصلاة بغير عذر؛ الأجل ذلك استحق الطبع، واستحق أن يوصف بالمنافق.

ويشهد لذلك ما جاء في "إكمال المعلم بفوائد مسلم" من بيان حقيقة "الثلاثة" حيث يقول: "وفي قوله ثلاث حجة على أن ثلاثة مجالس أو ثلاث مقالات أو ثلاثة أيام، أو ثلاثة آجال، في الاعتذارات، والانتظار، والتلوم، والإحسار، والعهد وغير ذلك منها في ضرب الأجل، وكذلك في استتابة المرتدين، وتكرار الخصومات مع الوكيل، واجتناب المضرات وأصل الخيار عند بعض العلماء، وإنذار حيات البيوت، والاستئذان، وتشميت العاطس، وأمد المهاجرة، وإقامة المسافر مما جاء منه في كتاب الله تعالى، وسنة نبيه – وعليه الصلاة والسلام – وارتضاه أئمة الفقهاء لمصالح الأمة"[(66)].

عن معاذ بن جبل، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الغزو غزوان: فأما من ابتغى وجه الله وأطاع الإمام وأنفق الكريمة، وياسر الشريك، واجتنب الفساد، فإن نومه ونبهه أجر كله، وأما من غزا **فخرًا** ورياء وسمعة، وعصى الإمام، وأفسد في الأرض، فإنه لم يرجع بالكفاف"[(67)].

الأوجه الإعرابية:

قوله: "فخرًا" يحتمل وجهين:

الأول: النصب على أنه مفعول له؛ أي غزا للفخر وللرياء.

الثاني: النصب على أنه مصدر في موضع الحال، فهو يؤول بمشتق اسم فاعل؛ أي من غزا مفتخرًا، وصاحب الحال الضمير المستتر في الفعل غزا[(68)].

المعنى التوضيحي:

الأول– يبين النبي (صلى الله عليه وسلم) أن الذي يغزو في سبيل الله أحد رجلين: إما غازٍ في سبيل الله، فهذا في سبيل الله، وأن كل ما يصيبه يؤجر عليه. وإما غاز مفتخرٌ مراءٍ، فهذا لا أجر له عند الله، والمعنى أنه كان مفتخرًا في حال الغز فهو غازٍ مفتخر مراءٍ.

الثاني– يبين النبي – صلى الله عليه وسلم – أن الغزو نوعان: غزو في سبيل الله، وغزو للفخر، والرياء والسمعة، فما كان لله، فهو لله، وصاحبه في معية الله، ومأجور في كل ما يصيبه، ومن غزا للفخر والرياء والسمعة، فغزوه لما أراد، والمعنى أنه لم يكن مفتخرًا، وإنما غزا ليحصل له ذلك.

مناقشة وترجيح:

يبين لنا النبي (صلى الله عليه وسلم) في هذا الحديث أن الأعمال لا بد أن تكون خالصة لله عز وجل فمن عمل العمل لله خالصًا من قلبه، قبله الله منه واثابه عليه، ومن أشرك مع الله في عمله حظ نفسه، أو طلبًا لشهرة، رده الله عليه ويأثم بفعله؛ لأن الله إلا الطيب من الأعمال.

وأما عن التوجيه الإعرابي لكلمة "فخرًا" وهي مصدر لفعل ثلاثي، والعامل فيه فعل ليس من لفظه وهو قوله "غزا" فإن العكبري – رحمه الله – وجه الإعراب بين الحال، والمفعول له، والحال تأتي من المصادر النكرة، على أن الأصل فيها هو الاشتقاق، وأن العدول عن أصلها يتطلب معه تغييرًا في المعنى؛ لذا فإن في قوله "فخرًا" يدلنا على تمكن ذلك الفخر منه، وأن إقدامه على الفعل لم يكن؛ ابتغاء رضا الله، وإنما كان لنيل رضا الناس، وأن يقال فلان شهيد، فهذا العمل فيه حظ النفس، وقد وجدت في كتب الشراح ما يرجح النصب على المفعول له فقد جاء في مرقاة المفاتيح: "وأما من غزا فخرًا: أي: مفاخرة، أو للفخر، ففي النهاية الفخر ادعاء العظمة والكبرياء والشرف، ومنه: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»؛ أي: لا أقول تبجحًا، ولكن شكرًا لله وتحدثًا بنعمته (ورياء وسمعة): أي: ليراه الناس ويسمعوا صيته في جلادته وشجاعته"[(69)].

فدلالة المفاخرة والتفاخر واقعة في سياق الشراح، مما يدل على التأكيد أن الغزو لم يكن خالصًا لله، والتعبير بالمصدر يوحي بالتوسع والشمولية في المعنى، أقوى من التعبير ففيه بيان العلة والسبب التي من أجلها يغزو، ومما يؤكد ذلك فقد جاء شرح "سنن أبي داود لابن رسلان" ما يشير صراحةً على الإعراب بالمفعول له، إذ قال: "(وأما من غزا فخرًا) أي: يفتخر به على غيرها (و رياء) بالهمز والمد أي طلبًا للمنزلة في قلوب الناس بإظهار العبادة لهم، وهما منصوبان على المفعول له (وسمعة) أي ليستمع الناس بغزوه فتعظم منزلته في قلوبهم (وعصى الإمام) أو أمير السرية فيما يراه (وأفسد) أي: أظهر"[(70)].

المبحث الرابع

بين المفعول له والحال والمفعول المطلق

ومما ورد من الاحاديث النبوية التي تحتمل الاوجه الاعرابية الثلاثة (المفعول له والحال والمفعول

المطلق):-

عن أمية بن صفوان بن أمية عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار منه يوم حنين أدرعًا، فقال: **أغصبًا** يا محمد؟ فقال: «بل عارية مضمونة» قال: فضاع بعضها، فعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضمنها له، فقال: أنا اليوم يا رسول الله في الإسلام أرغب»[71].

الأوجه الإعرابية:

قوله: "أغصبًا" يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: النصب على أنه مفعول مطلق، وهو نائب مناب الفعل؛ لأنه وقع موقع الاستفهام.

الثاني: النصب على أنه مصدر، وقع موقع الحال؛ غاصبًا. وصاحب الحال الضمير المستتر في الفعل المحذوف، "أتأخذها" أي الى الفاعل وهو سيدنا محمد (صل الله عليه وسلم).

الثالث: النصب على أنه مفعول له[72].

المعنى التوضيحي للأوجه الإعرابية:

الأول- يتساءل صفوان – رضي الله عنه – عن سبب أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) للأدرع التي يريدها، فيقول: أتغصبها مني غصبًا، ومعناه لا تردها عليّ؟ فقال له النبي – صلى الله عليه وسلم –: لا بل أردها.

الثاني- ظن صفوان – رضي الله عنه – أن النبي (صلى الله عليه وسلم) سيأخذ الأدرع منه مغتصبًا.

مناقشة وترجيح:

يبين الحديث أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أراد أن يستعير أدرعًا من صفوان بن أمية، – وكان كافرًا في هذا الوقت في غزوة حنين، فما كان من صفوان إلا أن رد على النبي (صلى الله عليه وسلم) متسائلًا هل هذا الأخذ غصبًا؟، فقال له النبي: بل هو رد[73].

وهذا من جهة الإعراب فقد وقع في قوله: "أغصبًا" ثلاثة أوجه من الإعراب، وسوف أناقش كل وجه؛ حتى نستطيع نرجيح الوجه الأقرب للمعنى.

فعلى الوجه الأول: يكون إعرابها مفعولًا مطلقًا، والعامل فيه محذوف وجوبًا؛ لأنه وقع موقع

الاستفهام، وهذا من ضمن المواضع التي يُحذف فيها العامل وجوبًا، جاء في شرح ابن عقيل: "يُحذف عامل المصدر وجوبًا اذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو: أتوانيًا وقد علاك المشيب؟ أي أتتوانى وقد علاك"[74].

وعلى الوجه الثاني، وهو النصب على أنه "مفعول له"، فقوله: "غصبًا" مصدر، منتصب والعامل فيه الفعل المحذوف، وهو فعل غير مشتق منه، والمصدر "غصبًا" قلبي، موافق لعامله في الوقت والفاعل، ويصح السؤال عنه بقوله: لم تأخذها؟ فيكون الجواب للغصب. هذا إذا كانت العلة غير حاصلة، وأما إذا كانت العلة حاصلة فيكون المعنى، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أراد أن يغصبها فجاء ليأخذها.

وأما على الوجه الثالث، وهو الحال، فإن قوله: "غصبًا" هو مصدر جاء الحال منه، فيكون المعنى، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) جاء مغتصبًا.

والذي يظهر لي أن التوجيه بالنصب على أنه مفعول مطلق هو الأرجح؛ لتوفر متطلبات الإعراب والمعنى، فوجود الاستفهام قبل المصدر، يدل على أنه أحد أحوال المصادر التي تنوب عن الفعل، وهو استفهام يراد به التوبيخ والتعجب، وإلى هذا ذهب الطيبي، إذ قال: "قوله: "أغصبًا يا محمد؟!" قيل: هذا النداء لا يصدر عن مؤمن، قال الله تعالى: ﴿وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾[75]؛ لأنه كان يومئذ مشركًا، وقد أخذ بمجامع قلبه الحمية الجاهلية. أقول: قوله: "غصبًا" معمول مدخول الهمزة، أي أتأخذها غصبًا لا تردها علي"[76].

والتوجيه بالنصب على المفعول له، إن كان صحيحًا من جهة الإعراب، ولكنه ضعيف من ناحية المعنى، فالنبي (صلى الله عليه وسلم) لم يرد أن يأخذها للغصب، وليس الغصب في نيته، وكذلك التوجيه على الحال، ضعيف أيضًا من ناحية المعنى.

الخاتمة

اهم الاستنتاجات التي توصل إليها هذا البحث

(1)تتعدد الأوجه الأعرابية في المنصوبات كونها من الموضوعات الأعرابية الواسعة والتي تشكل حيزاً كبيراً في الدرس النحوي لاشتمالها على أبواب كثيرة من أبواب النحو العربي

(2) على الرغم من سعة اطلاعه وعلو كعبه في اللغه والنحو والتفسير وغيرها من العلوم الأ أننا لا نكاد نجد في كتاب اعراب الحديث تفصيلا في بيان الأوجه الاعربية ومناقشتها وترجيح بعضها على بعض لأن غاية الكتاب تعليمية لتعصم السنة الطلبة من الاخطاء اللغوية والنحوية .

(3)على الرغم من اختلاف الآراء في مذهب العكبري النحوي فمنهم من ايده كونه بصريا وذهب آخرون إلى أنه كوفي الا انه اعتمد في اعرابه على القاعدة النحوية العامة والمعنى والسياق التي لم تتأثر بمذهبه النحوي .

(4)تهدف احتمالات تعدد الأوجه الأعرابية إلى تنويع المعاني وتوسيعها لا للتكثير والاغراب على الدارسين فالتعدد مرتبط بالمعنى والسياق.

(5)تعد القاعدة النحوية معيارا في تقديم وجه على آخر في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وغيرها فضلا عن السياق والأدلة الشرعية .

(6)من أسباب تعدد الأوجه الأعرابية عند النحاة هو أعمالهم للعوامل أو اهمالها فنجد أن من الحالات الأعرابية ما يعتمد فيه النحاة على القياس وحالات أخرى تعتمد على ماكثر استعماله على لسان العرب .

(7)ان اتفاق الحالة الأعرابية واختلاف المعنى بين الحال والمفعول المطلق وبين الحال والمفعول له ومابينهما جميعاً يترجح من خلال توفر متطلبات الإعراب وتوافق المعنى والذي يعد الحد الفاصل في التوجيهين .

(8) ان احد الاسباب المهمة لأتفاق الحالة الاعرابية واختلاف المعنى هو الاختلاف في تقدير المحذوف .

(9)التشابه في الصيغة او التركيب ادى الى تعدد الاوجه الاعرابية بين المفعول المطلق والحال والمفعول لأجله وادت هذه الوجوه و تقلباتها المختلفة الى التوسع في المعنى.

هوامش البحث

(1)ينظر: المحلى "وجوه النصب 1 – 3.
(2)متن الأجرومية: 16..
(3)ينظر: الأصول في النحو : 159/1 – 212.
(4)ينظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: 217/2 – 219.
(5)ينظر وفيات الاعيان :101/3,ومعجم البلدان :168/1
(6) البغية :39/2وطبقات المفسرين 224/1,روضات الجنات :454.
(7) ينظر طبقات المفسرين :225/1,والتاج المكلل :288

(8)ينظر انباه الرواة :185/3 ,ومعجم البلدان 142/4, وطبقات المفسرين 226/1.

(9)ينظرالمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الامام احمد 31/2.

(10)البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 169.

(11)سير أعلام النبلاء: 93/22.

(12)إعراب الحديث النبوي: 19.

(13)نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة 210.

(14)ينظر: المدارس النحوية: 279.

(15)كتب إعراب الحديث النبوي: 28.

(16)إعراب الحديث النبوي، 26.

(17) اعراب الحديث النبوي , 30

(18)المصدر نفسه

(19)شرح المفصل: 1/ 256.

(20)اللباب في علم الإعراب للعكبري: 260/1.

(21)الكتاب: 370/1، وينظر: المقتضب 312/4، والأصول: 163/1، شرح الكافية الشافية: 736/2.

(22)ينظر: المقتضب: 234/3.

(23)الفروق اللغوية:18.

(24)سورة البقرة: 260.

(25)معاني النحو العربي: 290/2.

(26)سورة الأعراف: من الآية 56.

(27)مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: 218/2

(28)المسند: 332/31.

(29)ينظر: إعراب الحديث النبوي: 184.

(30)سورة الإسراء: من الآية 63.

(31)مريم: من الآية 170.

(32)شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 6/2.

(33)ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 173/2.

(34)مسند الإمام أحمد: 517/12.

(35)ينظر: إعراب الحديث النبوي: 277.

(36)المقتضب: 236/3، وينظر: شرح كتاب سيبويه : 264/2.

(37)شرح المفصل: 258/1.

(38)الاستذكار: 348/6.

(39)الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: 307/170.

(40)سنن أبي داود: 361/3.

(41)ينظر: إعراب الحديث النبوي:315.

(42)ينظر: الاستذكار، 407/4.

(43)ينظر: معاني النحو العربي: 222/2.

(44)مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 716/2.

(45)عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: 146/6.

(46)شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 253.

(47)ينظرشرح المفصل: 128/2.

(48)ينظر: الأصول في النحو: 208/1، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 256/2، وأسرار العربية: 123.

(49)ينظر: شرح المفصل: 128/2.

(50)ينظر: معاني النحو: 222/2.

(51)ينظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع: 103/2.

(52)ينظر الكتاب: 367/1.

(53)الأصول في النحو: 208/1.

(54)مسند الإمام أحمد: 91/12.

(55) سورة البقرة، من الآية 26.

(56)سورة سبأ من الآية 13.

(57)ينظر: إعراب الحديث النبوي:269.

(58)فتح الباري شرح صحيح البخاري: 115/4.

(59)الميسر في شرح مصابيح السنة : 457/2.

(60)عمدة القاري شرح صحيح البخاري: 1:226.

(61) مسند الإمام أحمد: 255/24.

(62)ينظر: إعراب الحديث النبوي: 353وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد: 288/2.

(63)شرح سنن أبي داود: 372/40.

(64)مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 446/40.

(65)ذخيرة العقبي في شرح المجتبى: 72/16.

(66)إكمال المعلم بفوائد مسلم: 368/7.

(67) المسند: 368/36.

(68)ينظر: إعراب الحديث النبوي:335.

(69)مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 248/6.

(70)شرح سنن أبي داود: 122/11.

(71)المسند: 12/24.

(72)ينظر: إعراب الحديث النبوي:211.

(73)ينظر: البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف: 96/2.

(74)شرح ابن عقيل: 177/2. وينظر: اللمحة في شرح الملحة1/353..

(75)سورة الحجرات :2

(76) الكاشف عن حقائق السنن: 2195/7. وينظر: المفاتيح في شرح المصابيح: 488/3

المصادر

-الاستذكار: لابي يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت 463هـ) ،تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض،ط1،دار الكتب العلمية،بيروت،1421هـ/2000م

-اسرار العربية: لعبد الرحمن بن محمد ابو البركات الانباري (ت577هـ)،تحقيق:محمد بهجة البيطار، دار الارقم بن ابي الارقم ،ط1 ،1420هـ-1999م.

-الاصول في النحو : لابي بكر ابن السراج (ت 316هـ): تحقيق عبد الحسين الفتلي ،موسسة الرسالة ، ط1405،1هـ/1985م ,بيروت.

-اعراب الحديث النبوي: لابي البقاء العكبري (ت616هـ): تحقيق عبد الاله نبهان ، دار الفكر، دمشق،ط4، 2014م

-اكمال المعلم بفوائد مسلم:القاضي عياض، تحقيق :يحيى اسماعيل ،د.ت.

-انباه الرواة على انباه النحاة: حسن بن يوسف القفطي (ت646هـ)،تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم،دار الكتب المصرية،القاهرة،1371هـ/1952م.

-اوضح المسالك الى الفية ابن مالك: لإبن هشام الانصاري (ت761هـ)،منشورات المكتبة العصرية،بيروت.

-بغية الوعاة:جلال الدين السيوطي (ت911هـ): تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ،مطبعة عيسى البابي الحلبي،القاهرة،ط1، 1384هـ/1964م.

-البلغة في تراجم ائمة النحو واللغة :لمجد الدين الفيروزابادي(ت817هـ)،دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، 1421هـ/ 2000م.

-البيان والتعريف في اسباب ورود الحديث الشريف : لابراهيم بن محمد الحنفي الدمشقي(ت1120هـ) تحقيق:سيف الدين الكاتب ،دار الكتاب العربي،بيروت،د.ت.

-تاريخ بغداد وذويه لابي بكر احمد بن الخطيب البغدادي(ت463هـ)،تحقيق:مصطفى عبد القادر عطا،دار الكتب العلمية ،بيروت،ط1، 1417هـ/ 1979م.

-التاج المكلل: لصديق القنوجي ، تصحيح:عبد الحكيم شرف الدين،المطبعة العربية الهندية،بومبي ،ط2، 1380هـ/1963م.

-ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (شرح سنن النسائي ,ل محمد بن علي بن ادم بن موسى الاثيوبي الولوي المعراج الدولية للنشر والتوزيع ,1416هـ-1996

-روضات الجنات : لمحمد باقر الخوانساري،المطبعة الحجرية، 1307هـ.

-سنن ابي داود: لابي داود سليمان الازدي السجستاني (ت275هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية،صيدا،د.ت.

-سير اعلام النبلاء :لشمس الدين محمد بن قيقماز الذهبي(ت748هـ)،تحقيق: مجموعة من المحققين، موسسة الرسالة،ط3، 1405هـ/ 1985م.

-شذور الذهب في معرفة كلام العرب:لابن هشام الانصاري (ت761هـ)،تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الطلائع ، بيروت،د.ت.

- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: لعبدالله بن بن عبدالرحمن بن عقيل (ت769هـ) ،تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار التراث ،القاهرة ،1400هـ-1980م.

شرح الاشموني على الفية ابن مالك :لعلي بن محمد نور الدين الاشموني (900هـ)،تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1،1410هـ-1998م.

-شرح سنن ابي داود: لابي محمد محمود الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني(855هـ)،تحقيق: ابو المنذر خالد المصري،مكتبة الرشد،الرياض،ط1 ،1420هـ/1999م.

-شرح الكافية الشافية :لجمال الدين ابو عبدالله الجياني (ت672هـ)،تحقيق:عبد المنعم احمد هريدي، جامعة ام القرى ،مركز البحث العلمي والتراث الاسلامي ،كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، مكة المكرمة ،ط1 ،1402هـ-1982م.

-شرح كتاب سيبويه :لابي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت368هـ)،تحقيق:احمدحسن مهدلي،علي سيد علي،دار الكتب العلمية ،بيروت،لبنان،ط1 ،2008م.

-شرح المفصل :لموفق الدين بن يعيش(ت646هـ)،تحقيق: ابراهيم محمد عبد الله،دار سعد الدين للطباعة،1434هـ/2013م.

-طبقات المفسرين :محمد بن علي الداودي ،تحقيق: علي محمد عمر ،مكتبة وهبة،ط1، 1392هـ.

- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري:لبدر الدين العيني(ت855هـ)، دار احياء التراث العربي،بيروت،2010.

-فتح الباري شرح صحيح البخاري :لابن رجب الحنبلي ،تحقيق: دار ابن الجوزي ،ط1،1410-1996م.

-الفروق اللغوية :لابي هلال الحسن العسكري (ت395هـ)،تحقيق:عماد زكي البارودي،المكتبة التوفيقية ،د.ت.

-الكتاب :سيبويه (ت180هـ)،تحقيق :عبد السلام هارون ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1397 هـ-1977م.

-كتب اعراب الحديث النبوي تعريف وتحليل ومتابعة : للدكتورسلمان محمد القضاة، دار الابجدية، عمان ،الاردن ،ط1 ،2010م.

-الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج :لمحمد الامين - الارمي،مراجعة :لجنة برئاسة الرفيسور هاشم محمد علي مهدي ،دار المنهاج ،دار طوق النجاة، ط1 ،1439هـ-2009م.

-اللباب في علم الاعراب :لابي البقاء العكبري (ت416هـ) تحقيق :د.عبد الاله نبهان ،دار الفكر ،دمشق،ط1 ،1416هـ-1995م.

-لمحة في شرح الملحة :لمحمد بن حسن المعروف بابن الضائع (ت729هـ)،تحقيق :ابراهيم بن سالم الصاعدي ،عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية ،المدينة المنورة ،المملكة العربية السعودية ،ط1 ،1424هـ-2004م.

-متن الاجرومية :لمحمد بن داود الصهناجي المعروف ابن اجروم (ت723هـ)،دار الصميعي،ط1، 1419هـ-1998م.

المحلى "وجوه النصب" : لابي بكر احمد بن شفير (ت 317هـ)،تحقيق:فائز فارس،مؤسسة الرسالة ،ط1 ،1408هـ-1987م.

-المدارس النحوية :شوقي ضيف ،دار المعارف ،ط7 ،د.ت.

-مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح :لعلي بن سلطان الملا الهروي القاري (ت1014هـ)،دار الفكر ،بيروت،لبنان،ط1 ،1422هـ-2002م.

-مسند الامام احمد :للامام احمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ)،تحقيق:شعيب الارناؤوط واخرون ،موسسة الرسالة ،ط1 ،1421هـ-2001م.

-معاني النحو :د.فاضل السامرائي ،دار الفكر للطباعة والنشر ،الاردن ،ط1 ،1420هـ-2000م.

-معجم البلدان :ياقوت الحموي (ت626هـ)،دار صادر ،بيروت،لبنان ،1399هـ-1979م.

-مغني اللبيب عن كتب الاعاريب :لابن هشام الانصاري (ت761هـ)،تحقيق:مازن المبارك ،دار الفكر ،دمشق ،1972م.

-المقتضب :لابي العباس محمد المبرد (ت286هـ)،تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة ،وزارة الاوقاف ،لجنة احياء التراث الاسلامي ،القاهرة ،1994م.

-المقصد الارشد في ذكر اصحاب الامام احمد :لابراهيم بن محمد بن مفلح (ت884هـ)،تحقيق :عبد الرحمن العثيمين ،مكتبة الرشد ،الرياض ،السعودية ،ط1 ،1410هـ-1990م.

-الميسر في شرح السنة :لفضل الله بن الحسن التوربشتي (ت661هـ) ،تحقيق :عبد الحميد هنداوي ،مكتبة نزار مصطفى الباز ،القاهرة ،ط2 ،1428هـ-2008م.

-نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة :للشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف ،ط2 ،د.ت.

-همع الهوامع شرح جمع الجوامع :لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)،تحقيق:عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ،القاهرة ,1979م.

-وفيات الأعيان :لاحمد ابن خلكان (ت681هـ)،تحقيق:د.احسان عباس،دار صادر،بيروت، لبنان, 1972.

References

-Ad-Damashqi, Ibrahim bin Mohammad al-Hanafi (d. 1120 AH). Al-Bayanu wat-Ta'reef fi Asbabi Wurud il-Hadith ish-Shareef. Ed. Saifuddin Al-Katib. Beirut: Dar ul-Kita il-Arabi, n.d.

Ad-Dawudi, Mohammad bin Ali. Tabaqat ul-Mufassirin. Ed. Ali Mohammad Omer. Cairo: Maktabat Wahba, 1392 AH.

Al-'Abkari, Abul-Baqa' (d. 416 AH). Al-Lubab fi 'Ilm il-A'arab. Ed. Dr. Abdullah Nabhan. Damascus: D995.ar ul-Fikr, 1995.

---------. I'irab ul-Hadith in-Nabawi. Ed. Abullah Nabhan. Damascus: Dar ul-Fikr, 2014.

Al-Aini, Abu Mohammad Mahmus Al-Ghaithani Al-Hanafi Badruddin (d. 855 AH). 'Omdat ul-Qari fi SHarhi Sahih il-Bukhari. Beirut: Dar Ihya' it-Turath il-Arabi, 2010.

----------.Sharhu Sununi Abi Dawud. Ed. Abul Munthir Khalid al-Miashadsri. Riyadh: Maktabat ur-Rashad, 1999.

Al-Anbari, Abdur-Rahman bin Mohammad Abul Barakat (d. 577 AH). Asrar ul-Arabiya. Ed. Mohammad Bahjat Al-Baitar. Ar ul-Arqam bin Abil Arqam, 1999.

Al-Ansari, Ibnu Husham (d. 761 AH). Awdhah ul-Masalik ila Alfiyati Ibni Malik. Beirut: Al-maktabat ul-Asriya, n.d.

----------. Mughni il-Labeeb an Kutub il-A'areeb. Ed. Mazin Al-Mubarak. Damascus: Dar ul-Fikr, 1972.

----------. Shuthur uth-Thahab fi Ma'rifati Kala mil-Arab. Ed. Mohammad Muhyidin Abdul-Hamid. Beirut; Dar ut-Tala'i', n.d.

Al-Armi, Mohammad Al-Amin. Al-Kawkab ul-Wahhaj War-Rawdh ul-Bahaj fi Sharhi Sahihi Muslim bin Al-Hajjaj. Beirut: Dar ul-Minhaj, 2009.

Al-Ashmuni, Ali bin Mohammad Nuruddin (d. 900 AH). Sharh ul-Ashmuni al Alfiyatu Ibni Malik. Ed. Mohammad Muhyidin Abdul-Hamid. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 1998.

Al-'Askari, Abu Hilal Al-Hasan (d. 359 AH). Al-Furuq ul-Lughawiya. Ed. Imad Zaki il-Barudi. Beirut: Al-Maktabat ut-Tawfiqiya, n.d.

Al-Fairuzabadi, Majduddin (d. 817 AH). Al-Bulghatu fi Tarajumi A'imat n-nahwi wal Luugha. Dar Sa'duddin, 2000.

Al-Hamawi, Yaqut (d. 626 AH). Mu'jam ul-Buldan. Beirut: Dar Sadir, 1979.

Al-Hanbali, Ibnu Rajab. Fath ul-Bari Sharhu Sahih il-Bukhari. Ed. Dar Ibul-Jawzi, 1996.

Al-Jiyani, Jamaluddin Abu Abdullah (d. 672 AH). Sharh ul-Kafiyat ish-Shafiya. Ed. Abdul-Mun'im Ahmad Hredi. Mecca: markaz ul-Buhth il-'Ilmi, 1982.

Al-Khateeb ul-Baghdadi, Abu Bakr Ahmad (d. 463 AH). Ta'rikh Baghdad wa Thaweeh. Ed. Mustafa Abdul-Qadir Ata. Beirut; Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 1979.

Al-Khawansawi, Mohammad Baqir. Rawdhat ul-Jinan. Cairo: Al-Matba'at ul-Hajariya, 1307 AH.

Al-Mubarrad, Abul-Abbas Mohammad (d. 286 AH). Al-Muqthadhab. Ed. Abdl-Khaliq Odhaima. Cairo: Lujnatu Ihya' it-Turath il-Islami, 1994.

Al-Qadhi Iyadh. Ikmal ul-Mu'allim bi Fawa'idi Muslim. Ed. Yahya Ismael. N.p., n.d.

Al-Qaniji, Siddiq. At-Taj ul-Mukalla. Ed. Abdul-Hakim Sharafuddin. Mombai: Al-Matba'at yl-Arabiyat ul-Hindiya, 1963.

Al-Qari, Ali bin Sultan Al-Mulla Al-Harawi (d. 1014 AH). Mirqat ul-Mafatih Sharhu Mishkat il-Masabih. Beirut: Dar ul-Fikr 2002.

Al-Qifti, Hasan bin Yousuf (d. 646 AH). Inbah ur-Ruwati ala Inbah in-Nuhat. Ed. Mohammad Abul-Fadhl Ibrahim. Cairo: Dar ul-Kutub il-Misriya, 1952.

Al-Qudhat, Dr. Salman Mohammad. Kutubu I'irab il-Hadith in-Nabawi: Ta'rifun wa Tahlil wa Mutaba'a. Amman: Dar ul-Abjadiya, 2010.

Al-Qurtubi, Abu Yousuf bin Abdullah bin Abdulbir (d. 463 AH). *Al-Istithkar*. Eds. Salm Mohammad Ata & Mohammad Ali Mo'awadh. Beirut; Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 2000.

Al-Walawi, Mohammad bin Ali bin Adam bin Musa Al-Ithyubi. Thakhirat ul-'Oqba fi Sharh il-Mujtaba: Sharhu Sunun in-Nisa'i. Dar ul-Mi'raj, 1996.

As-Sajistani, Abu Dawud Sulaiman Al-Uzdi (d. 275 AH). Sunun Abi Dawud. Ed. Mohammad Mhyiddin Abdul-Hamid. Saida: Al-Maktabat ul-'Asriya, n.d.

As-Samarra'i, Dr Fadhil. Ma'ani in-Nahwi. Amman: Dar ul-Fikr, 2000.

As-Sayuti, Jalaluddin (d. 911 AH). Bughyat ul-Wu'at. Ed. Mohammad Abul Fadhl Ibrahim. Cairo: Matba'at 'Isa al-Babi al-halabi, 1964.

---------. Hama' ul-Hawami' Sharhu Jam' ij-Jawami'. Ed. Abdul-'aal Salim Mukarram. Cairo: Dar ul-Buhuth il-'Ilmiya, 1979.

As-Sirafi, Abu Sa'id Al-Hasan bin Abdullah (d. 368 AH). Sharhu Kitab Saibawaih. Ed. Ahmad Hasan Mahdili. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 2008.

At-Tantawi, Sheikh Mohammad. Nash'at un-Hahwi wa Ta'rikhu Ashhar in-Nuhat. Cairo: Dar ul-Ma'arif, n.d.

Ath-Thahabi, Shamsuddin Mohammad bin Qeqmaz (d. 748 AH). Siyaru A'alam in-Nubala', Beirut: Mo'assasat ur-Risala, 1985.

At-Turbashti, Fadhlullah bin Al-Hasan (d. 661 AH). Al-Muyassar fi Sharh is-Sunna. Ed. Abdul-Hameed Hindawi. Cairo: Maktabat Nazar Mustafa Al-Baz, 2008.

Dhaif, Shawqi. Al-Madaris un-Nahwiya. Cairo: Dar ul-Ma'arif, n.d.

Ibnu 'Aqil, Abullah bin Mohammad bin Abdur-Rahman (d. 769 Ah). Sharhu Ibni 'Aqil ala Alfiyati Ibni Malik. Ed. Mohammad Muhyidin Abdul-Hamid. Cairo: Dar ut-Turath, 1980 Ibnus-Sarraj, Abu Bakr (d. 316 AH). Al-'Osulu fin Nahwi. Ed. Abdul-Husein Al-Fatli. Beirut: Mo'assasat ur-Risala, 1985.

Ibnul-Dhai'i, Mohammad bin Al-hasan (d. 729 AH).Lamha fi Shari l-Milha. Ed. Ibrahim bin Salim As-Sa'idi. Al-Madinat ul-Munawara, 'Amadat ul-Bahth il-'Ilmi, 2004.

Ibnu Hanbal, Imam Ahmad bin Mohammad (d. 241 AH). Musnad ul-Imam Ahmad. Ed. Shu'aib Al-Arna'ut et al. Beirut: Mo'assasat ur-Risal, 2001..

Ibnu Ijrum, Mohammad bin Dawud As-Sinhaji (d. 723 AH). Matn ul-Ijrumiya. Dar us-Sumai'i, 1988.

Ibnu Khallakan, Amad (d. 681 Ah). Wafiyyat ul-A'ayan. Ed. Dr. Ihsan Abbas. Beirut: Dar Sadir, 1972.

Ibnu Muflih, Ibrahim Ibnu Mohammad (d. 884 AH). Al-Maqsad ul-Arshad fi Tikri Ashab il-Imami Ahmad. Ed. Abdur-Rahman Al-Otheimin. Riyadh, 1990.

Ibnu Shafir, Abu Bakr Ahmad (d. 317 AH). Al-Muhall: Wujuh un-Nasb. Ed. Fa'iz Faris. B: Ar-Reirut: Ar-Risala, 1987.

Ibnu Ya'ish Mowaffaquddin (d. 646 AH). Sharh ul-Mufassal. Ed. Ibrahim Mohammad Abdullah. Beirut: Sa'duddin lit-Tiba'a, 2013.

Saibawaih (d. 180 Ah). Al-Kitab. Ed.abdus-Salam Harun. Cairo: Al-Hai'at ul-Misriyat ul-"aamatu lil-Kuttab, 1977.